دور جودة التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

د. حفيظة محلب جامعة الجزائر٣
د. ريم بوش جامعة الجزائر٣

الملخص:
في ظل التطورات العلمية العالمية تغير المفهوم المادي والمالي كمعيار لنمو الدول وتفوقها، وأصبح هناك إجماع على أن الثورة الحقيقية تكمن في قدرة الأفراد الإبداعية، وأن العلم والمعرفة بمثابة العناصر الأساسية لقياسها، وعلى الرغم من المحاولات العديدة التي بذلتها الجزائر، في سبيل النهوض بقطاع التعليم العالي وتحسينه والارتقاء بمستوى مخرجاته، إلا أنها لا تزال بعيدة عن الارتقاء بنوعية التعليم سواء من حيث الإمكانات أو البرامج ، ورغم محاولاتها لتبني مفهوم التنمية المستدامة، واستحدثت لها هيئات على أعلى مستوى سياسي، إلا أنها اصطدمت بالعديد من المشاكل والتحديات، الأمر الذي تطلب ضرورة تبني مفهوم الجودة في قطاع التعليم العالي بين كل مكوناته وهياكله الإدارية، حتى تنطلق من رؤية واضحة لنوعية المخرجات التعليمية وكفاءاتها التي تتوافق ومتطلبات وخصوصيات تنميتها المستدامة، وعليه تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور جودة التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: جودة التعليم العالي، التنمية المستدامة، الجزائر.

Abstract :

In the light of global scientific developments, the material and financial concept has changed as a criterion for the growth and superiority of nations. There is a consensus that the real revolution lies in the ability of creative individuals, that science and knowledge are the basic elements of its measurement, and despite the numerous attempts made by Algeria to promote the higher education sector and improve its output. However, it is still far from improving the quality of education both in terms of potential and programs, and despite its attempts to adopt the concept of sustainable development, and has developed bodies at the highest political level, However, it faced many problems and challenges, which required the need to adopt the concept of quality in the higher education sector between all its components and administrative structures, so that it starts from a clear vision of the quality of educational outputs and competencies that correspond to the requirements and specificities of their sustainable development. Higher education in achieving sustainable development in Algeria.
Keywords: Quality of Higher Education, Sustainable Development, Algeria.

مقدمة:

يعتبر التعليم ذو أهمية وقيمة عظيمة في حياة الأمم لأنه يتعلق بتكوين الأفراد وبناء العقول وإعداد رأس المال البشري ، فمعظم الدول المتقدمة تحرص على الاهتمام بالتعليم و تضعه ضمن أولوية برامجها وسياستها العامة، باعتباره الوسيلة الفعالة لتحقيق التنمية والتطور، وتسعى باستمرار لمراجعة أساليب وبرامج التعليم من أجل إنتاج المعرفة وبناء مجتمع متميز.

وانطلاقا من كون التعليم العالي يمثل قمة السلم التعليمي فهو في إطار السياسة التعليمية الشاملة من الأدوات التي تسهم في تكوين القوى البشرية المتخصصة والمؤهلة ، وبناء قدرات الإنسان المعرفية والثقافية والمهاراتية في كافة التخصصات، ومجال لتوليد الفكر وإعداد الباحثين، فلم يعد ترفا إنما هو استثمار بشري في إعداد القوى المنتجة وعمود التنمية البشرية في إطار التنمية المستدامة، لذا فقد حضي باهتمام الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، وانطلاقا من هذه الأهمية فقد شهد التعليم العالي خلال العقديين الأخيرين حركة إصلاح جذرية في معظم دول العالم خاصة في الألفية الثالثة لغرض إصلاح التعليم وتطويره والانتقال لتحقيق الكيف إلى جانب الكم والارتقاء بالجودة.

فقضية إصلاح التعليم العالي أصبحت من القضايا التي شغلت فكر واهتمام صناع القرار السياسي والتربوي في الساحة الدولية، وتناولتها العديد من الدراسات في كل المجتمعات المتقدمة والنامية التي تهدف إلى تطوير التعليم وتجويده في ضوء معطيات الألفية الثالثة وخصوصيتها

وقد حظيت الجودة بجانب كبير من هذا الاهتمام واعتبرت قضية أساسية إلى حد اعتبا رها من السياسات الأساسية للتعليم العالي، وكمدخل لتحقيق مخرجات عالية النوعية قادرة على المنافسة داخليا وخارجيا وإحدى الركائز الأساسية لنموذج الإدارة الجديدة لمسايرة المتغيرات الدولية والمحلية ، ومحاولة التكيف معها، فأصبح المجتمع العالمي ينظر إلى الجودة والإصلاح التربوي باعتبارهما وجهين لعملة واحدة.

في هذا الإطار لم يكن انخراط الجزائر في السياق الخاص بإصلاح أنظمة التعليم العالي ، لترسيخ ثقافة الجودة في التعليم باعتبارها المحرك الأساسي لكل الإصلاحات التي شهدها قطاع التعليم العالي غير أن الحاجة إليها في السنوات الأخيرة تأكدت بصورة أعمق لمواجهة أزمات وتبعات التطور الكمي السريع الذي عرفه قطاع التعليم العالي في الجزائر.

كون الجامعة الجزائرية أحد أهم الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال القيمة المضافة المنشأة على مستواها وتفاعلها الإيجابي مع البيئة التي تعمل بها، فهي تسعى لتحقيق التكيف الإيجابي مع تغيرات المحيط ومواجهة تزايد حدة المنافسة التي تواجهها من خلال بذل المزيد من الجهد الإداري المتميز بما يكفل استمرارها وتفوقها، ويعد التجديد المستمر في الأساليب والتقنيات الإدارية من أفضل الحلول لمواجهة التحديات الجديدة بدلا من تجاهلها أو محاولة تجنبها ويتم ذلك من خلال العمل على تغيير آليات التسيير التقليدية واستبدالها بنماذج التسيير الحديثة وآلياتها عن طريق المعارف وذلك في إطار استراتيجي، وبما

أن إدارة الجودة من أكفأ الأدوات التنافسية، فإن الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة على مستوى المنظمة ككل يعد سبيلا رئيسيا للتأهيل التنافسي.

ومن من خلال ما تقدم تتبلور إشكالية دراستنا والتي يمكن صياغتها على النحو الآتي: **ما هو دور جودة التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟**

وللإجابة عن هذا التساؤل الجوهري قسمنا المداخلة إلى المحاور الآتية:

أولا: الجودة في التعليم العالي، مفهومها، أهميتها، آلياتها ومتطلبات تحقيقها

ثانيا: التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة

ثالثا: أثر جودة التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

رابعا: التحديات التي تواجه الجزائر في تحقيق الجودة في التعليم العالي

خامسا: اقتراحات وتوصيات لتفعيل دور جودة التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

أولا: الجودة في التعليم العالي، مفهومها، أهميتها، آلياتها ومتطلبات تحقيقها

١- مفهوم جودة التعليم العالي:

ترتبط خلفية مفهوم الجودة مع أصولها النابعة من قطاع الأعمال والصناعة، ففي الماضي أثير الكثير من النقاش داخل الأوساط الأكاديمية[١] حول ما إذا كان هذا المفهوم شاملا بما فيه الكفاية ليكون قابلا للتطبيق أيضا بمجال التعليم العالي، وقد تركز النقاش على مسالة ما إذا كان يمكن تشغيل مؤسسات التعليم العالي بطريقة مماثلة لربحية الشركات الخاصة، فالمتفق عليه أن مفهوم الجودة الشاملة ارتبط تطبيقه على المنشات الصناعية، وقد ساعدت النتائج الإيجابية التي حققها منهج الجودة في المجال الصناعي على توسيع مدلوله ودائرة استخداماته فانتقل إلى القطاعات الأخرى الإنتاجية والخدماتية[٢]، فأصبحت في الإدارة التربوية تشير إلى جملة الجهود المبذولة من قبل العاملين في المجال التربوي لرفع المنتج التربوي وهو الطالب بما يتناسب مع متطلبات المجتمع وبما تستلزمه هذه الجهود من تطبيق مجموعة من المعايير والمواصفات التعليمية اللازمة لرفع المنتج التربوي.

وقد طرح هذا المفهوم الدخيل على المجال التعليمي إشكالية ضبط المفهوم وإيجاد تعريف ثابت ورؤية محددة له ، وآليات تطبيقه في التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة.

وقد تناول العديد من الاقتصاديين والكتاب مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وسنستعرض بعضا من هذه المفاهيم كالآتي:

عرفت جودة التعليم العالي وفق ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر اليونسكو للتعليم الذي أقيم في باريس في أكتوبر 1998 والذي نص على أن" الجودة في التعليم العالي مفهوم متعدد الأبعاد ينبغي أن يشمل وظائف التعليم وأنشطته جميعها(المناهج الدراسية، والبرامج التعليمية، والبحوث العلمية، أو الطلاب، أو المباني، أو التعليم الذاتي الداخلي)"[٣].

كما يعرفها **غراهام غيبس** "Graham Gibbs" بأنها كل ما يؤدي إلى تطوير القدرات الفكرية والخيالية عند الطلاب وتحسين مستوى الفهم والاستيعاب لديهم ومهاراتهم في حل القضايا والمسائل، وقدراتهم على توصيل المعلومة بشكل فعال والنظر في الأمور من خلال ما تعلموه في الماضي وما يدرسونه حاليا"[٤].

ويعرف أحد الباحثين جودة التعليم بأنها" مجموعة بنود من المدخلات والعمليات والمخرجات لنظام التعليم ، والتي تلبي التطلعات الإستراتيجية للجمهور الداخلي والخارجي[٥]" .

أما " **بير نبوم**" فقد أكد على ثلاثة أبعاد يتعين مراعاتها[٦]:

-البعد الأكاديمي: وهو تمسك المؤسسة بالمعايير والمستويات المهنية والبحثية الأكاديمية.

-البعد الاجتماعي: هو تمسك المؤسسة بإرضاء حاجات القطاعات الهامة المكونة للمجتمع الذي توجد فيه
وتخدمه.

-البعد الفردي: وهو تمسك مؤسسة التعليم العالي بالنمو الشخصي للطلبة من خلال التركيز على حاجاتهم
المتنوعة.

ويركز كلا من" Jomtien &Dakar " على خصائص التعلم في تعريفهما لجودة التعليم أشارا إلى أنها تمثل "إدخال خصائص التعلم المرغوبة من خلال عملية معالجة مستندة على التدريسيين الأكفاء الملمين بعلم أصول التدريس ومناهج تعليمية متكاملة ومناسبة فيظل نظام حوكمة عادل ومنصف"[٧].

٢-أهمية الجودة في التعليم العالي:

تكمن أهمية تطبيق الجودة الشاملة في الضرورة الملحة لمواكبة التغيرات الحالية في الوقت الراهن، وفي هذا السياق أكدت الدراسات والبحوث في هذا المجال أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم
العالي تحقق فوائد هامة نذكر أهمها[٨]:

- ترسيخ مفاهيم الجودة تحت شعارها الدائم أن نعمل الأشياء بطريقة صحيحة من المرة الأولى وفي كل مرة.
- تطوير أداء وكفاءة الأساتذة و الإداريين والعاملين بالمؤسسات الجامعية ورفع مستوى أدائهم

.

- الوقوف على المشكلات التربوية والتعليمية في الميدان ودراسة هذه المشكلات وتحليلها بالأساليب والطرق العلمية المعروفة واقتراح الحلول المناسبة لها ومتابعة تنفيذها.
- وضوح الأهداف وتحديد الواجبات والمسؤوليات بدقة.
- زيادة استخدام التكنولوجيا الحديثة في عمليات التحسين والتطوير.
- زيادة الثقة والتعاون بين المؤسسات التعليمية والمجتمع.
- إيجاد بيئة داعمة للتحسين المستمر.

وحددها آخرون في النقاط التالية [٩]:

- ضبط وتطوير النظام الإداري في أي مؤسسة تعليمية نتيجة لوضوح الأدوار وتحديد المسؤوليات بدقة فتكون تبعا لقدرات كل فرد ومستواه في النظام الجامعي.
- الارتقاء بمستوى الطلبة العلمي والاجتماعي والنفسي باعتبارهم أحد مخرجات النظام التعليمي.

ويطرح في هذا المنحى بعض الباحثين هذه الأهمية من خلال جملة من العناصر والتي تم تقسيمها كالآتي:[١٠]

١-على مستوى تعلم الطلاب:

- تقويم الطلاب من خلال نظام الإرشاد و الإشراف الذي توفره المؤسسة.
- توفير برامج ومصادر لتعليم الطلاب.
- تفعيل إدارة شؤون الطلبة.
- رفع مستوى الوعي لدى الطلاب تجاه التعليم وأهدافه.
- الارتقاء بمستوى الطلاب وهي مخرجات النظام التعليمي من الناحية الأكاديمية والاجتماعية والنفسية.

٢-على مستوى الهيئة التعليمية:

- رفع كفاءة الأداء الوظيفي للهيئات التعليمية.
- توفير السياسات و الإجراءات لتقويم أداء الهيئة التعليمية.
- تحقيق البرامج المتعلقة بتحسين التدريس وتطوير الهيئة التعليمية.
- وضع معايير علمية في تقويم واختيار الأكاديميين على مواصفات جيدة.

٣-على مستوى البرامج التعليمية:

- دعم كفاءة وانسجام البرامج مع أهداف المؤسسة التعليمية الأخرى.
- تنظيم محتويات البرامج على التحفيز الفكري للطلبة.
- توفير إجراءات وسياسات تسمح بتقويم البرامج القائمة لدى المؤسسة التعليمية.
- توفير برامج وسياسات مناسبة لخلق برامج جديدة لدى المؤسسة التعليمية.

٣-مؤشرات الجودة في التعليم العالي:

يمكن تحديد بعض المؤشرات التي من خلالها يتم تحسين العملية التعليمية، وهي كما يلي[١١]:

- معايير مرتبطة بالطالب: من حيث الانتقاء، نسبة عدد الطلاب إلى الأساتذة، دافعية الطلاب واستعدادهم للتعليم.

-معايير مرتبطة بالأساتذة: من حيث حجم الهيئة التدريسية وكفاءتهم المهنية، مدى مساهمة الأساتذة في خدمة المجتمع، واحترام الأساتذة لطلابهم.

-معايير مرتبطة بالمناهج الدراسية: من حيث أصالة المناهج وجودة مستواها ومحتواها، ومدى ارتباطها بالواقع.

- معايير مرتبطة بالأداء: من حيث التزام القيادات بالجودة، والعلاقات الإنسانية الجيدة، واختيار الإداريين وتدريبهم.

-معايير مرتبطة بالإمكانات المادية: مدى استفادة الطلاب من الكتب والأجهزة والأدوات.

- معايير مرتبطة بالعلاقة بين الجامعة والمجتمع: مدى استجابة الجامعة لاحتياجات المجتمع والمشاركة في حل -مشكلاته.

٤-آليات تحقيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي:

إن توفير بيئة تعليمية للتعليم العالي مرتفع الجودة ليس بالأمر اليسير على الأطراف المعنية كافة، ولكن هناك وسائل مساعدة ومساندة لتحقيق هذه الجودة ومن أهمها:

-أسلوب التعلم العملي وبحوث العمل: وفي هذا الأسلوب لابد من تشجيع التعلم عن طريق العمل التعاوني والبحوث العلمية؛ بحيث توسع دائرة إجراء البحوث حول موضوعات التدريس التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس، ويشاركهم العاملون بالمؤسسات التعليمية، وعلى النوع الثاني وهو التعليم العملي بحيث من الواجب على الأكاديمي أو الأستاذ الجامعي أن يكون مطلعا وخبيرا، ويكون قادرا على العمل بوصفه معلما ومربيا، فالخبرة وحدها لا تكفي، كما أن الدراسة الأكاديمية لا تكف أما تزاوجهما فهو الحل المناسب.

-التقويم الذاتي: وهو يعني التعرف ما إذا كانت المؤسسة أو الجامعة واضحة الأغراض، وما إذا كانت طرق التدريس والتعليم القائمة متماشية ومتوافقة ومتطلبات العصر، وهل تعكس الفعاليات والأنشطة طموحات سوق العمل، وكثير من القطاعات لا تعير هذا النوع من التقويم الأهمية التي يستحقها ربما لأسباب مادية أو معنوية أو كليهما معا.

-مراجعة النظير: وهو يعد مكملا لأسلوب التقويم الذاتي؛ وهو التواصل بين المؤسسات والجامعات المتناظرة في التعليم العالي ومحاولة الاستفادة المتبادلة والأخذ بالمشورات والنصائح والاستشارات ويمكن تطبيقه من خلال تعيين مستشارين مدربين.

-الاعتماد بنوعيه الأكاديمي والمهني: وهو الأكثر استخداما في الوقت الحاضر، ذلك أن مواكبة التعليم العالي وتفاعله مع عصر الإنتاج والاقتصاد والتقنية فرض على المسؤولين تطويره

-مسؤولية البحث عن وسائل مناسبة لتحسين جودته وزيادة فاعلية العمليات التعليمية، ويعد الاعتماد الأكاديمي الخيار الأمثل للحكم على الجودة الشاملة من عدمها، وتركز مقاييس الاعتماد على مدى استقامة البرامج، والأمانة الإدارية والمالية، والكفاءة الإدارية العلمية، والقدرة على مواكبة الجديد، ومواكبة المناهج الدراسة مع متطلبات المجتمع، وغيرها مما هو متواصل مع المجتمع وفائدة الطالب.

-**الدراسة الذاتية:** وعادة ما تجرى الدراسات الذاتية على أساس أنها تقع ضمن متطلبات الاعتماد الأكاديمي لبرامج المؤسسة.

٥-متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي:

إن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يتطلب أرضية معينة في البنى التنظيمية والإدارية والاجتماعية كافة داخل المنظمة وخارجها، بحيث توفر المناخ المناسب لإمكانية التطبيق، لذا لابد من توفر جملة من العناصر وهي[١٣]:

- دعم الإدارة العليا: إن دعم تطبيق إدارة الجودة الشاملة يحتاج إلى دعم ومؤازرة من الإدارة العليا لتحقيق الأهداف المرجوة.
- التمهيد قبل التطبيق: زرع التوعية والقناعة لدى جميع العاملين في مؤسسات التعليم العالي لتعزيز الثقة بإدارة الجودة الشاملة مما يسهل عملية تطبيقها الالتزام بها من العاملين بمؤسسات التعليم العالي.
- توحيد العمليات: إن توحيد العمليات يرفع من مستوى جودة الأداء ويجعله يتم بطريقة أسهل ويعمل على تقليل التكاليف من خلال جعل العمل يتم بأسلوب واحد مما يرفع من درجة المهارة عموما داخل مؤسسات التعليم العالي.
- شمولية المتابعة واستمراريتها: من خلال لجنة تنفيذ النوعية وضبطها وأقسام مؤسسات التعليم العالي المختلفة لمتابعة المعلومات وجمعها من أجل التقييم لتتم معالجة الانحرافات عن معايير التطوير.
- سياسة إشراك العاملين: إشراك العاملين جميعهم في جميع مجالات العمل كلها وخاصة في اتخاذ القرارات وحل المشكلات وعمليات التحسين.
- تغيير اتجاهات العاملين جميعها بما يتلاءم مع تطبيق إدارة الجودة الشاملة للوصول إلى ترابط وتكامل عال بين جميع العاملين بروح الفريق.
- المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية: المحافظة على قضايا البيئة والمجتمع من خلال تقديم خدمات لا تضر بالبيئة وبالصحة العامة.

ثانيا: التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة

١- **مفهوم التنمية المستدامة**: ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة وبشكل مؤسس في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 لرئيسة وزراء النرويج (Brundtland)في تقرير مصيرنا المشترك كالآتي: " هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة إلى قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم"[١٣].

فالتنمية المستدامة من خلال هذا السياق تحتوي على مفهومين أساسين:

-مفهوم الحاجات وخاصة الحاجات الأساسية لفقراء العالم، والتي ينبغي أن تعطى الأولوية المطلقة.

-فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل.

كما عرفها (BARDINET Claude) عام 1997 بأنها" نتيجة الجهود المبذولة للحد من الظواهر المؤثرة على البيئة بشكل فاعل"[١٤].

٢-أبعاد التنمية المستدامة:

تتضمن التنمية المستدامة أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها، ومن شأن التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، ويمكن التركيز على ثلاثة أبعاد حاسمة ومتفاعلة هي كل من الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية.

- الأبعاد الاقتصادية: إن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يتطلب إيقاف تبديد الموارد الاقتصادية الباطنية وغير الباطنية، وإجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية.

- الأبعاد البشرية: يشكل رأس المال البشري أحد الأصول الهامة لأي بلد، وتشكل زيادة الالتزام بالاستثمار في التعليم والتدريب وفي الصحة والسكن على كل المستويات، مكونًا رئيسيًا في أية إستراتيجية للتنمية المستدام، حيث أصبح ينظر للإنسان على أنه المحور الأساسي للتنمية وهو وسيلة وهدف في آن واحد[١٥].

- الأبعاد البيئية: يرتكز مفهوم التنمية المستدامة على حقيقة أن استنزاف الموارد الطبيعية، والتي تعتبر ضرورة لأي نشاط زراعي أو صناعي ستكون له آثار سلبية على التنمية والاقتصاد بشكل عام، لهذا فإن أهم أبعاد التنمية المستدامة تتمثل في محاولة إيجاد الموازنة بين النظام الاقتصادي والبيئي[١٦].

٣-أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يأتي[١٧]:

-تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: فالتنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية، تحاول تحسين نوعية حياة السكان والمجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية لا الكمية للنمو.

-احترام البيئة الطبيعية: التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات الإنسان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة البشر، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

-تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة: وذلك بتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاه بيئتهم، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها، من خلال مشاركتهم في إعداد برامج ومشاريعها التنمية المستديمة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

-تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: فالتنمية المستدامة تحول دون استنزاف أو تدمير الموارد الطبيعية والتي تعدها موارد محدودة، وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

-ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة،

دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها وذلك بوجود حلول مناسبة لها.

-إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات المجتمع وأولوياته.

٤-التعليم العالي وعلاقته بتحقيق التنمية المستدامة:

للتعليم العالي دور لا غنى عنه في تحديد السبل التي تتعلم الأجيال القادمة بفضلها كيفية التصدي للتحديد الذي تتسم به التنمية المستدامة، وتقوم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بإعداد خريجين ذوي مؤهلات عالية ومواطنين مسؤولين في وسعهم إشباع حاجات مجالات النشاط البشري كافة، كما توفر فرصا للتعليم العالي والتعلم مدى الحياة، وتسهم في تقدم المعارف وإغنائها ونشرها من خلال البحوث، كما توفر للمجتمعات الخبرة المتخصصة اللازمة لمساعدتها في مجال التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وذلك كجزء من الخدمات التي تقدمها لمجتمعاتها المحلية، وتساعد أيضا على فهم وتأويل وصون وتعزيز ونشر الثقافات الوطنية والإقليمية والدولية والتاريخية في سياق من التعدد والتنوع الثقافي، وتساعد في حماية القيم المجتمعية والارتقاء بها عن طريق تدريب الشباب في مجال القيم التي تشكل أساس المواطنة الديمقراطية، وتسهم في تطوير التعليم وتحسينه في جميع مستوياته بما في ذلك تدريب المعلمين[١٨].

ويـنبغي أن تقوم الجامعة بالأدوار والوظائف التي تؤدي إلي تعزيز التنمية المستدامة ويـجب أن يـتم بوجه خاص تناول القضايا التالية: تعميق التدريس والبحوث فيما يتعلق بالعمليات المجتمعية التي تفضي إلى تبني نماذج حياتية أكثر استدامة والانصراف عن النماذج غير المستدامة، وتحسين مستوى الجودة والكفاءة في مجال التدريس والبحوث، وسد الفجوة بين العلم والتعليم وبين المعارف التقليدية والتعليم، وتقوية أشكال التفاعل مع الأطراف غير الجامعية ولاسيما مع المجتمعات المحلية وأوساط عملها، وتمكين الطلاب من الحصول على المهارات اللازمة للعمل المشترك.

ثالثا: أثر جودة التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

تعد التنمية في كافة أشكالها من أهم الغايات التي تسعى الدول إلى تحقيقها، وترسم لها الخطط بكافة مستوياتها (القصيرة والمتوسطة والطويلة)، وتحشد لها الإمكانات المادية والبشرية لتحقيقها، وتنال الاهتمام اللازم من الباحثين والخبراء، لتحديد مفاهيمها ومتطلباتها وفق رؤى استشرافية لملامح المستقبل، فالتنمية عملية متعددة الأبعاد ولا يمكن اختزالها في مفهوم واحد محدد فهي تشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية والتربوية، وتستهدف الإنسان وتنطلق به، فهو وسيلتها وغايتها في الوقت ذاته ،لذلك فهي تعني الجميع وأصبحت أسلوبا وهدفا لتحقيق التقدم في جميع المجالات، فالإنسان ونوعيته هي من يحدث الفارق في تحقيق غايات التنمية.

وبذلك تفاوتت البلدان في تحقيق ما تسعى إليه من برامج وطموحات وغايات تنموية بحسب نوعية البشر بها، فالدول التي تمتلك العنصر البشري المؤهل والقادر على أداء دوره بكفاءة نجحت في تحقيق ما تسعى إليه من تنمية، أما الدول التي لا تمتلك العنصر البشري المؤهل بقيت تعاني من التخلف واستنزاف مخزونها من الثروات الطبيعية، ومن بينها الجزائر التي تمتلك ثروات طبيعية لا يستهان بها، وتمتلك قوى بشرية تفوق ٤٢ مليون نسمة[١٩]، ولكنها متدنية في مستوى تأهيلها ،حيث لا يزال النمط التقليدي في التعليم العالي هو السائد في غالبية الجامعات ويعتمد على محاولة حشو أذهان الطلبة بأكبر قدر من المعلومات النظرية ،التي لا تتوافق مع ما تتطلبه حياة القرن الحادي والعشرين.

حيث نجد الدول غنية - غنية وهي الغنية في مواردها الطبيعية ومواردها البشرية، وهي الدول المتقدمة، أما الدول فقيرة - غنية وهي تلك الفقيرة في مواردها الطبيعية والغنية في مواردها البشرية، كاليابان ودول جنوب شرق أسيا تحتل اليوم الصدارة في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة بفضل مواردها البشرية التي هي نتاج لجودة نظمها التعليمية، في حين الدول فقيرة - فقيرة وهي الدول الفقيرة في مواردها الطبيعية ومواردها البشرية، وهي الدول الأكثر تخلفا كدول وسط أفريقيا، وستستمر في معاناتها إذا ما لم تعتمد على تطوير نظمها التعليمية والمراهنة على نوعية الإنسان الذي سيخرجها من هذه المعاناة.

والجزائر ليست فقيرة في مواردها الطبيعية، ولا في مواردها البشرية من الناحية الكمية لكنها فقيرة في نوعيتها، كنتيجة طبيعية للأزمة التعليمية التي تعيشها، شأنها شأن بقية الدول العربية الأخرى، والتي من سماتها أو نتائجها "تدني مستوى الخريجين سواء من حيث مستوى التحصيل أو مستوى مهارات التعليم الأساسية ،وتحتاج هذه الأجيال إلى حملة قومية ،والتراخي في ذلك يعني أننا نسلم أنفسنا وأقدارنا لأجيال غير مهيأة للانتقال بالمجتمع إلى التقدم والنمو"[٢٠] ، فثروة المجتمع لا تتمثل فقط في ما يتوافر له من ثروات طبيعية، بل بما يمتلكه من موارد بشرية أيضا، ونوعية هذه الموارد ومدى امتلاكها للمعارف والمهارات التي تمكنها من تطوير إمكانات المجتمع وتحقيق تقدمه وتنميته.

وهنا يبرز أثر نظام التعليم العالي وجودته ومدى فاعليته في تأهيل رأس المال البشري كأهم عنصر في تحقيق التنمية والتقدم، وهو ما تنبهت إليه العديد من الدول وانطلقت في عمل مخطط ومدروس لتطوير نظمها التعليمية لتركز على الاهتمام بتطوير عقول أبنائها وتعليمهم أساليب التفكير الإبداعي وحل المشكلات، لتحصل على نوعية من الموارد البشرية المؤهلة للمساهمة في تحقيق تنمية المجتمع وتحقيق غاياته التي تم التخطيط لها لتصل إلى المنافسة الدولية في شتى المجالات، وخير مثال على ذلك دول جنوب شرق أسيا، وفنلندا التي أصبحت تحتل مركز الصدارة في مجال التعليم حسب التقييم الدولي، وتتزعم قائمة أفضل بلد في العالم في استطلاع مجلة نيوزويك لعام ٢٠١٠ من حيث الصحة والاقتصاد والتعليم والبيئة السياسية ونوعية الحياة "[٢١].

وهذا ما يؤكد أن التعليم الجيد هو السبيل لتحقيق التنمية المستدامة، التي تم إقرارها ووضعها على رأس أولويات المجتمع الدولي في مؤتمر قمة الأرض الذي عُقد بمدينة **ريو دي جانيرو** بالبرازيل ١٩٩٢، تحت رعاية الأمم المتحدة، وأقر فيه زعماء العالم جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، "الذي يمثل خطة عمل تهدف إلى مستقبل مستدام، ويسلم بأهمية التعليم بجميع أشكاله بما فيها الوعي العام، والتدريب كوسيلة أساسية لإحراز التقدم في اتجاه التنمية المستدامة"[٢٢]، التي تتجاوز سلبيات التنمية السابقة المرتبطة بالنمط الاستهلاكي، الذي أدى إلى حدوث أزمات بيئية خطيرة واستنزاف للموارد غير المتجددة، والجزائر كانت من بين الدول الموقعة على هذا الإعلان العالمي، ويرى البعض إن الأزمة البيئية ليست إلا نتيجة للجهل والجشع وقلة البصيرة وهو ما يمكن كبحه من خلال تطوير التعليم وسن التشريعات وترشيد استخدام الموارد".

وقد حاولت الجزائر سن بعض التشريعات الخاصة بالبيئة، لكنها لم تطور نظمها التعليمية، وبذلك فشلت في تحقيق الأهداف الألفية وعجزت عن تحقيق التنمية المنشودة، فالتنمية المستدامة تهتم بتحقيق غايات الأجيال الحالية مع المحافظة على حقوق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية، والمحافظة على البيئة التي صارت تعاني من أزمات كبيرة، وتعتمد أساسا على التعليم الذي يؤهل القوى البشرية القادرة على تحقيق غايات التنمية وأهدافها

واستدامتها، إلا أن العديد من الدول النامية ومن بينها الجزائر لازالت تعاني من مشاكل تنموية كبيرة، ومزيدا من استنزاف الموارد الطبيعية، والتدهور البيئي، وانتشار الفقر والبطالة والتضخم، والفساد الإداري مما يزيد من عرقلة أي مشروع تنموي، وهو ما يحتم عليها ضرورة تطوير نظمها التعليمية لاسيما في مؤسسات التعليم العالي من خلال تبني مفهوم الجودة وأساليب تطبيقها ، حتى تتمكن من تأهيل أبنائها وفق متطلبات العصر ،وبما يمكنهم من استغلال ما يتوافر من إمكانات لتحقيق التنمية المنشودة والعمل على استدامتها.

فالجزائر تتنوع بها الموارد الطبيعية حيث تمتلك مساحات لا يستهان بها من الأراضي الزراعية، والرعوية، والثروات المعدنية، وبها العديد من الصناعات الثقيلة و البتروكيماوية، ويتوافر بها خام الحديد ومع ذلك تعاني من مشاكل الفقر والأمية والبطالة والصحة، والتصحر وقلة الموارد المائية وأخطرها هجرة العقول، والتطرف، وتدني مستوى التعليم العالي بها مقارنة بالعديد من الدول، لذا لا مناص أمامها إلا إصلاح منظوماتها التعليمية، وتجويدها ووفق ظروفها وإمكاناتها الذاتية، والاستفادة من خبرات الدول الأخرى إن أرادت تحقيق غاياتها التنموية، فالجودة في التعليم العالي إذن هي سبيل إعداد وتأهيل الكوادر البشرية القادرة على تنفيذ الأعمال التي تحتاجها البلاد وتطويرها وفق متطلبات العصر ومستجداته، وسوف لن يكتب لكل المشاريع التنموية النجاح ما لم يتوافر العنصر البشري المؤهل.

وبالرجوع لبعض مؤشرات جودة التعليم العالي في الجزائر، نجد أن الدولة الجزائرية سعت إلى تلبية حاجات مختلف القطاعات بإعداد إطارات تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ولأجل ذلك انتهجت استراتيجيات مختلفة من شأنها إعادة النظر في ترقية المنظومة التعليمية حسب متطلبات علمية وتقنية تتماشى واحتياجات العصر منها:

-**تطور ميزانية التعليم العالي:** تبين ميزانية تسيير قطاع التعليم العالي منذ سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠١٦ مؤشرات لها دلالة كبيرة في استخلاص الجهد المبذول من أجل تنمية القطاع ، من خلال المبالغ الضخمة التي خصصت له، حيث تضاعفت ميزانية القطاع بنحو ٧ مرات من سنة (٢٠١٦-٢٠٠٠)، فقد ارتفعت من ٣٨,٥٨٠,٦٦٧,٠٠٠ دج بنسبة تعادل ٤% سنة ٢٠٠٠ إلى ١٧٣,٤٨٣,٨٠٢,٠٠٠ دج بنسبة تعادل ٤٦,١١% سنة ٢٠١٠، لتصل إلى ٣١٢,١٤٥,٩٩٨,٠٠٠ دج سنة ٢٠١٦ ما يعادل ٢٣٦.49%٪ ، وتفسر هذه الزيادة المستمرة في ميزانية قطاع التعليم العالي إلى ارتفاع أجور العمال والهيئة التدريسية، التي تشكل الجزء الأكبر من ميزانية القطاع، وارتفاع عدد مخابر البحث وأنشطة البحث في الجامعات، وارتفاع عدد الطلبة المقيمين ما يزيد من حصة النفقات المخصصة للخدمات الجامعية، وارتفاع عدد المسجلين في الجامعات ...الخ.

-**تطور عدد الطلبة المسجلين:** يمثل عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي أهم عنصر من مدخلات العملية الإنتاجية للقطاع، ودراسة الوثائق المتعلقة بتطور التعليم العالي توحي بأن عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي عبر مختلف السنوات شهد تطورا كبيرا منذ

الاستقلال ، ولإبراز حجم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية يجدر التطرق إلى التطور التاريخي لعدد الطلبة في قطاع التعليم العالي منذ الاستقلال.

حيث بلغ عدد المسجلين في مؤسسات التعليم العالي سنة ١٩٦١ حوالي ١٣١٧ طالبا مسجلا في جامعة الجزائر وملحقتيها في كل من وهران وقسنطينة، ولقد زاد العدد عن الضعف في الدخول الجامعي ١٩٦٢-١٩٦٣، وتضاعف ٩,٥ مرة بعد ذلك أقل من عشر سنوات وبلغ عد الطلبة المسجلين عد الخول الجامعي ٢٠١٠-٢٠١١ تقريبا ١,٢٠٠,٠٠٠ طالبا، وفي سنة ٢٠١٢ تضاعف عدد الطلبة بحوالي ١٠٠٠ مرة، ويتوزع هذا التعداد علل العديد من المواقع الجامعية الجديدة الموجودة في ٤٨ ولاية، ويضاف إلى هذا العدد الطلبة المسجلون في المؤسسات لوصايات إدارية أخرى، غير وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي[٣٤].

-**أعضاء الهيئة التدريسية:** لقد سجل عدد الأساتذة في الجامعة الجزائرية تزايدا مستمرا بما يقارب ١٧٠ مرة من الفترة الممتدة من (١٩٦٢إلى ٢٠١٥) حيث ارتفع مجموع الأساتذة من ٢٨٩ أستاذ سنة ١٩٦٢ إلى ١٧٤٦٠ أستاذ سنة ٢٠٠٠، ليصل حوالي ٤٠١٤٠ سنة ٢٠١١، ليبلغ سنة ٢٠١٥ حوالي ٥٣٦٢٢ أستاذ، مما يبين أن هناك نمو هام في عدد المدرسين ولكن بنسب متفاوتة حسب رتبة الأستاذ، ويساعد الارتفاع في عدد الأساتذة في تحسين نوعية التعليم العالي، وذلك من خلال معدل التأطير لكل صنف من الهيئة التدريسية[٣٥].

-**البحث العلمي:** رغم استقطاب الجامعة الجزائرية للغالبية العظمى من حملة الدكتوراه والماجستير إلا أن دورها في المجهود الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بقي محدودا جدا، لعدم توجه لتبني مشروعات بحثية تطبيقية لحل المشكلات الإنمائية الوطنية، وهذا يرجع لعدم قيام الجهات البحثية بالتخطيط المسبق للبحوث التي يقومون بها بما يلبي حاجات الاقتصاد الوطني من حيث تطوير الإنتاج أو حل مشاكل قائمة يعاني منها حقل من حقوله، أو إيجاد طارق وسبل إنتاجية جديدة بالفائدة على الجهات الإنتاجية، وهكذا فالبحوث المنتجة بعيدة عن تلبية حاجات قطاع الصناعة أو الزراعية أو المجتمع مما يصعب أو يستحيل تطبيقها عملي، و نظرا لمركزية الدولة في قطاع البحث العلمي بوصفها الممول الرئيسي له، جعلها تميل لاستغلال هذا النفوذ والتدخل بعدم السماح للجامعة وحتى مراكز البحوث من الانطلاق في مناقشة قضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية محددة من خلال الميدان أو الواقع، مما جعل البحث العلمي والتطوير يأخذ صفة الأكاديمية المطلقة ويميل معظمه للتنظير بعيدا عن مجريات الأحداث الواقعية، وهذا يفقده جانبا كبيرا من أهميته وجدواه لعدم وجود حرية أكاديمية لكشف الحقيقة أو تطبيق نتائج الأبحاث[٣٦].

وعلى مستوى براءات الاختراع وصل عدد براءات الاختراع سنة ٢٠١٣ على مستوى ١٧٢ باحث مخترع مقيم إلى ١٦٨ براءة اختراع ، حيث يسجل الباحثون والأساتذة الباحثون على مستوى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي نسبة ٥٠ % تليها مساهمة مراكز ووحدات

البحث العلمي التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بنسبة ٣٦%، لتسجل مراكز ووحدات البحث خارج قطاع التعليم العالي والبحث العلمي نسبة ٢٧١٤%.

وعليه فإن الجزائر إذا أرادت تحقيق ما تصبوا إليه من نمو أن تبدأ أولا بالاهتمام بنظم التعليم العالي، والارتقاء بها وتطويرها وفق متطلبات الجودة الشاملة، إلى أن تصل إلى تأهيل أبنائها وفق متطلبات التنمية المنشودة وحينها ستختصر الزمن والإمكانات وتحقق غاياتها وتحل مشاكلها،"ولا جدال في أن مصير أي دولة يتوقف على الكيفية التي تعد بها أجيالها تربويا وتعليميا خلال السنوات القادمة"[٢٨]، وهذه الكيفية تستند في الأساس على تبني الجودة الشاملة في كل مكونات نظام التعليم العالي، خاصة في مجال البنى التحتية، والمناهج وطرائق التعليم وكفاءة الأساتذة، وطرائق التقويم، والبحث العلمي، وإذا كان التعليم العالي بمثابة الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية واستدامتها ،فإن جودته تجعل الدولة تدخل عالم المنافسة الدولية، وتحقق غاياتها وتحل مشاكلها وتصنع مستقبلها الذي تنشده.

رابعا: التحديات التي تواجه الجزائر في تحقيق الجودة في التعليم العالي

يواجه التعليم العالي في الجزائر كغيره من القطاعات الأخرى من بعض التحديات والعراقيل التي تحول دون تحقيقه للجودة وللتنمية المستدامة المنشودة، ومن بين هذه التحديات:

-**الأعداد المتزايدة للطلبة:** تعتبر مشكلة استيعاب الطلاب الراغبين في الالتحاق بالجامعات من أبرز مشاكل الجامعة الجزائرية، فالتهافت على التعليم الجامعي وانفجار أعداد الطلبة في الجامعات، أدى إلى ضعف الطاقة الاستيعابية، وهذا يعود إلى تشجيع الجزائر لديمقراطية التعليم والنمو السكاني السريع، واتساع شريحة العمر من 18 و23 ، واعتبار الدراسة في الجامعة قيمة بحد ذاتها بغض النظر عن جدواها.

- **النمطية:** إن من أبرز جوانب القصور في أنظمة التكوين الجامعي في الجزائر خاصية النمطية، وتتجلى هذه النمطية فيما يلي:

-الخطط والمناهج الدراسية والسنوات الدراسية والساعات المعتمدة موحدة لجميع الطلبة.

- الدراسة منتظمة لجميع الطلبة، وتقتضي الحضور أو المواجهة الصفية والانتظام الكامل في الدراسة.

-الجامعات الجزائرية هي جامعات حكومية.

-اعتماد تسلسل علامات الطلبة في شهادة البكالوريا كمعيار وحيد للقبول، ويتم اختيار الطلبة ذوي المعدلات العالية للكليات العلمية (الطب والهندسة والصيدلة والعلوم)، والطلبة من ذوي المعدلات

المتدنية للكليات الأدبية.

-متطلبات النجاح والتخرج موحدة لجميع الطلبة في جميع الكليات والبرامج الدراسية.

-نمطية التكوين المبنية على التلقين، بحيث لا تفتح المجال للإبداع والابتكار الفردي، وإن وجد هذا فإنه
يبقى محاولات فردية وليست سياسة تعليمية.
-مشكلات تطبيق نظام (LMD) في الجامعة الجزائرية كالتباين الكبير في محتويات عروض التكوين من جامعة إلى أخرى، مما يؤثر سلبا على مبدأ الحركية وطول الجذع المشترك في بعض الميادين، وهذا ما أدى منطقيا إلى ضيق فترة التخصص؛ ومشكلة اللغة حيث هناك العديد من الميادين(وخاصة التقنية منها)لغة التدريس المستعملة هي اللغة الفرنسية وهي لغة غير مكتسبة أو غير متحكم فيها فعليا من طرف الطلبة مما يشكل عائقا أمام التحصيل الجيد للطالب، كما يلاحظ أن هذا النظام يواجه صعوبات كبيرة في التطبيق؛ كونه ليس متعلقا بالجامعة وحدها بل يتعداها إلى الشريك الاقتصادي، الذي هو الآخر يخوض تجربة جديدة متمثلة في :الخوصصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال (les incubateurs) ، وفتح المجال للمستثمر الأجنبي.
- **التصلب والجمود والشكلية:** إن أنظمة التكوين الجامعي في الجزائر بحكم نشأتها، ونتيجة لاعتمادها على النماذج الغربية المستوردة والمنسوخة، فإنها تعاني من التصلب والجمود والشكلية، سواء في هياكلها وبناها التنظيمية، أو في محتوى برامجها ومناهجها، أو في الطرق والوسائل الإجراءات التي تعتمدها، ولذلك فإن هذه الأنظمة تتصف بالمحافظة والتقليدية وانعدام المرونة[٢٩].
-**عدم إدماج مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج التعليمية الجامعية:** وهذا لوجود صعوبات تحول على تحقيق ذلك من بينها:
-عدم دراية العديد من أعضاء هيئة التدريس بالتعريف الدقيق لهذا المفهوم وما ينطوي عليه.
-تنوع المواضيع التي لها علاقة بالتنمية المستدامة (علمية، تقنية، علوم اجتماعية) وتعددها.
-تحتاج إلى طرائق تدريس جديدة تتمحور حول الطالب وليس المعلم (مناظرات، جلسات، حوار) وقد يصعب توفيرها عندما تكون أعداد الطلاب كبيرة.

لذا وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها قطاع التعليم العالي في الجزائر كي يدرج في مناهجها التدريسية مفاهيم التنمية المستدامة المبنية على تحقيق التوازن بين الاعتبارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، فإن الطريق مازالت طويلة لغياب مقاربة متكاملة لهذه المسألة. [٣٠]
- **انعدام المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات خطط التنمية الوطنية:** من مظاهر الاختلال في نظام الجامعات، انعدام المواءمة أو الموازنة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات خطط التنمية الوطنية من العمالة الفنية المؤهلة والمدربة، فالسياسات المعتمدة في قبول الطلبة في الجامعات لا تقررها احتياجات خطط التنمية من العمالة الماهرة، وإنما تقررها القيم الاجتماعية السائدة والتي مازالت تفضل الدراسات الأدبية والإنسانية على الدراسات المهنية والتطبيقية.

- **المركزية في صناعة القرار:** العلاقة التي بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات الجزائرية علاقة مركزية، مع أن التشريع الذي ينظم الجامعة الجزائرية أنها تتمتع بشخصية معنوية مستقلة، حيث أن مراجعة الهياكل والبني الإدارية واللوائح التنظيمية للجامعات الجزائرية تكشف لنا بوضوح عن تمركز السلطة في الجامعة في أيدي فئة محدودة جدا من القيادات الإدارية العليا، الأمر الذي يترتب عليه فقدان المشاركة، وانعدام تفويض السلطة للحلقات الإدارية الوسطى والدنيا .إن تمركز السلطة بأيدي فئة محدودة، والتفرد في صناعة القرارات المتعلقة بالجامعة، له انعكاسات سلبية على كفاءة وفعالية هذه المؤسسات، وبالتالي على قدرتها في تحقيق أهدافها والاضطلاع بمسؤولياتها.
- **الاختلال وعدم التوازن في وظائف الجامعة:** تركز الجامعة الجزائرية على وظيفة التكوين الجامعي، في حين يلاحظ أن هناك إهمالا مخلا في وظيفتي البحث العلمي وخدمة المجتمع وتنميته، ومما يؤيد هذه الملاحظة هو النسب الضئيلة التي تخصصها الجامعة ضمن موازنتها لهاتين الوظيفتين .كما يؤيد هذه الملاحظة أيضا ندرة البحوث العلمية التي تنتجها الجامعة وقلة النشاطات التي تقدمها كل جامعة في مجال خدمة المجتمع وتنميته.
- **عدم التوازن بين الجوانب الكمية والجوانب الكيفية:** تتمثل هذه الظاهرة في انعدام التوازن بين النمو الكمي لأعداد الطلاب الملتحقين بالجامعات، وبين نوعية وجودة التعليم الجامعي، وسيبقى التحدي المستقبلي للجامعة هو كيفية الوصول إلى المعادلة المطلوبة والتي تحدث نوعا من التوازن بين التوسع الكمي للتعليم الجامعي من ناحية، ونوعية وجودة محتوى هذا التعليم من ناحية أخر، الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في الهيكل البنيوي لنظام التعليم العالي بحيث يتم إحداث تغييرات جذرية من أجل زيادة القدرة الاستيعابية للجامعة وتوفير المرونة المطلوبة لاستيعاب مظاهر التجديد الكفيلة بتحسين نوعية ومستوى الخدمات التربوية التي تقدمها[٣١].
- **عدم التناسق أو الترابط ما بين سياسات التعليم وسياسات التوظيف:** إن انعدام التناسق أو الترابط ما بين سياسات التعليم والتدريب الجامعي، وبين سياسات التوظيف في الأجهزة والمؤسسات العامة والخاصة يؤدي إلى الاختلال بين مخرجات الجامعة ومتطلبات خطط التنمية من هياكل العمالة المؤهلة والمدربة، وقد يترتب على هذا الاختلال، بروز ظاهرة البطالة الظاهرة والمقنعة لخريجي الجامعة، وما يصاحبها من إهدار لرأس المال البشري المترتب عن تدني الكفاءة الخارجية للجامعة.

كما أن هناك اتساعا في الفجوة بين أهداف التعليم الجامعي ومردوده الاقتصادي والاجتماعي، حيث يؤثر النقص المهاري الذي تعاني منه الجزائر، بالرغم من كثرة الجامعات والمعاهد والمدارس العليا، إلا أنها تركز على الكم على حساب الكيف، مما يجعلها غير قادرة على تغطية احتياجاتها المحلية، ناهيك عن عجزها عن دخول سوق المنافسة الدولية مما يمكن

وصفه بالقصور، إن لم يكن تدهورا في هذه المهارات بسبب الضغوط الواقعة على خدمات التعليم والتدريب في الجزائر.

- **عدم تناسب نوعية المخرجات مع حجم الإنفاق على التعليم الجامعي:** على الرغم من إعطاء قطاع التعليم العالي والبحث العلمي الأولوية في مجال الإنفاق، إلا أنه لا يكفي في تحقيق الفعالية لدى الخريج الجامعي فالتعليم كم وكيف، وبالتالي يصبح الخريج غير كفء وتنقصه المهارات والمعرفة والدراسات التقنية مما يؤدي إلى نقص إنتاجيته في العمل المخصص له إن وجد، أم بالنسبة للإنتاج العلمي والبحثي للجامعة الجزائرية، فإن عدة دراسات تجزم بأنها أقل بكثير من طاقاتها الإنتاجية، إذا أخذنا في الاعتبار الكفاءات والمواهب التي تملكها، مما يدعو إلى ضرورة النهوض بمخرجاتها[٣٢]وترشيد استخدامها.

خامسا: اقتراحات وتوصيات لتفعيل دور جودة التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

إن تخطي المعوقات التي تحول بين تفعيل دور جودة التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر يتطلب إرادة فاعلة لكل عناصر ومكونات قطاع التعليم العالي، وهذه بعض الاقتراحات تساعد في ذلك:

-وجوب الاقتناع بضرورة التغير النوعي في أنظمة التعليم العالي بالجزائر، بما يتلائم مع اقتصاد السوق والعولمة حتى تكون في مستوى المواجهة.

-ضرورة الخروج من الأساليب الكلاسيكية التي تبنى على الكم على حساب النوع، وذلك بإعطاء التعليم العالي البعد العلمي الفعال.

-تطوير محتويات المناهج والبرامج الدراسية وتحسينها.

-تحقيق الروابط بين التعليم العالي ومراحل التعليم السابقة في كل المستويات الأخرى.

-تعديل الهيكل التنظيمي الجامعي بإنشاء وحدة" جهاز إ دارة الجودة الشاملة"، تقوم بالتطوير والتنفيذ والمتابعة وإمداد الجامعة بالخبرة المطلوبة لمساعدة المجتمع ومؤسساته.

-إنشاء هيئة لتنمية الموارد البشرية تعمل على ضمان الجودة في التعليم العالي.

-الاعتماد على الكوادر القيادية الفاعلة في العمل الإداري.

-التأكد من أنه لدى وجود أي نقص في الالتزام بمعايير الجودة تتخذ الجامعة إجراءات لتحسين الوضع (التقويم والتصحيح المستمر).

-تشجيع مراكز البحث العلمي في الجامعات (أستاذة-طلاب -دراسات عليا) على دراسة مميزات وعيوب الجودة الشاملة مع إمكانية تطبيقها في المؤسسة الجامعية بشكل صحيح.

-عقد اللقاءات والندوات الدورية بين العاملين في الجامعة، للإطلاع على كل جديد في مجال الجودة.

-تقديم التسهيلات للمشرفين على إدارة الجودة في الجامعة الجزائرية للمشاركة في المؤتمرات المحلية والدولية.

- السعي لتحقيق التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني، والمكتبة الإلكترونية والقنوات الفضائية، وبعث الجامعيات الافتراضية التي تعتمد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال في نقل المحتوى التعليمي إلى طلابها في أماكن مختلفة، وتحرير الطالب من الاختيار بين الدراسة والعمل.

-وضع سياسة إستراتيجية تحقق التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل.

-اهتمام الجامعة الجزائرية بالبحث العلمي بوصفها إحدى دعامات التنمية المستدامة ومتطلباتها وذلك يكون بـــ:

- إنشاء هيئة عليا مشتركة للبحث العلمي، تنتمي هذه الهيئة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتضم ممثلين عن الجامعات والقطاع الخاص والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات التي تعنى بالبحث العلمي؛ تعمل على توحيد الجهود العلمية والبحثية في الجامعات والمؤسسات الأخرى، وتوجيه الباحثين نحو البحوث العلمية الأكثر فائدة لتلبية حاجات المجتمع.
- تخصيص أموال كافية لتجسيد الانجازات البحثية والتطويرية والإبداعية التي تمت في مخابر البحث وغير مجسدة في حيز الاستثمار، وزيادة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي، والخروج من النظرة الضيقة القائمة على فهم خاطئ وقاصر، والذي يعد البحث العلمي غير منتج ولا يدر أي قيمة مضافة ولا يحقق إيرادات مناسبة، لذا يتعين توفير المستلزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية جميعها الملائمة لتحفيز الباحثين على الإبداع.
- إقامة شراكة فعلية وتنظيمية وفنية بين الجامعات وقطاعات التنمية والإنتاج والخدمات المختلفة وتعظيم استخدام الموارد والمرافق والتجهيزات المتوافرة في الجامعات فيما بينها لأغراض البحث العلمي والتعاون مع القطاعات الإنتاجية.
- الاستفادة من الكفاءات الخارجية في المهجر.

خاتمة:

إن قطاع التعليم العالي من القطاعات الحساسة التي تعتبر مركز علمي وفكري، وإن حتمية تبنيه لإدارة الجودة الشاملة وتطبيقها ليس لجعلها مؤسسة تجارية أو صناعية تسعى لمضاعفة أرباحها المادية، وإنما للاستفادة منها كمنهجية لتطوير الإدارة التعليمية بهدف العمل على التحسن الدائم والتطوير المستمر لمخرجاتها، لتغطية الاحتياجات المجتمعية بالمستويات المعرفية التي تسمح لها بمواكبة المستجدات العالمية في شتى الميادين، فتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي ينعكس إيجابا على مخرجات هذا النظام، وبالتالي

زيادة الاحترام والتقدير المحلي والاعتراف العلمي بالمؤسسات التعليمية لما تقدمه من خدمات للطلاب والمجتمع من خلال المساهمة في تنمية المجتمع المحلي.

وبناءا على مؤشرات جودة التعليم العالي في الجزائر، توصلنا إلى أن الجزائر اكتفت بتحقيق مؤشرات كمية للتكوين والبحث العلمي، ولم تتعداها إلى مؤشرات نوعية قادرة رفع التحدي لبلوغ التنمية المستدامة، وكمحاولة للإجابة عن الإشكالية المطروحة لهذه الدراسة، نقول بأن تفعيل جودة التعليم العالي يعتبر آلية فعالة لتحقيق التنمية المستدامة، غير أن ضعف الأداء التعليمي في الجزائر على كافة مستوياته، نتج عنه تأخر اندماجها، وبالتالي غياب القدرة على استحداث آليات من شأنها النهوض بالتنمية المستدامة المنشودة.

مما يفتح مجال الدراسة للتفكير بعمق في سبيل وضع خطة إستراتيجية وطنية محكمة، ترمي إلى معالجة العوامل التي تحول دون تفعيل جودة التعليم العالي في الجزائر، وأسباب غياب دوره الحقيقي في بلدنا الذي يعد داعما أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المصادر والمراجع

١- باللغة العربية:

أ- الكتب:

١-أحمد أحمد إبراهيم، الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية المدرسية، دار الوفاء، القاهرة، ٢٠٠٣.
٢-الترتوري محمد عوض، جويحان أغادير عرفات، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي ومراكز المعلومات، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٩.
٣-الخطيب أحمد، الجامعات الافتراضية: نماذج حديثة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠٠٦.
٤-الزاوي خالد محمد، الجودة الشاملة في التعليم (وأسواق العمل في الوطن العربي)، مجموعة النيل العربية، مصر، ٢٠٠٣.
٥-براجل علي وآخرون، مقاربة مفاهيمية حول الجودة الشاملة في التعليم العالي، دار قانة للنشر والتوزيع، باتنة، ٢٠١١.
٦-بولرباح عسالي، الإدارة والتعليم الإداري :من أين يبدأ التغيير، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١٠.
٧-تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة: م عارف حمد كامل، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٧.
٨-حسن عماد الدين شعبان، الجودة الشاملة ونظم الاعتماد الأكاديمي في الجامعات في ضوء المعايير الدولية، كلية التربية البدنية، الرياض، ٢٠٠٣.
٩-دعمس مصطفى نمر، إدارة الجودة الشاملة في التربية والتعليم، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان،2009 .

١٠-صالح علي عبد الرحيم، ديمقراطية التعليم وإشكالية التسلط والأزمات في المؤسسات الجامعية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤.
١١- طاهر جميل ، العصفور صالح ، مستقبل التخطيط في الأقطار العربية، معهد التخطيط العربي، تونس، ١٩٩٣.
١٢- طاهر جميل، النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية :الفرص والتحديات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٩٧.
١٣- غنيم عثمان محمد، أبو زنط ماجدة ، التنمية المستديمة -فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007 .
١٤-كوجك كوثر، اتجاهات حديثة في المناهج وطرق التدريس- التطبيقات في مجال التربية الأسرية (الاقتصاد المنزلي)، ط٢، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١.
١٥- مجيد سوسن شاكر، محمد عواد الزيادات، إدارة الجودة الشاملة تطبيقات في الصناعة والتعليم، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007 .

ب-المجلات والدوريات:

١-الظالمي محسن وآخرون، قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل دراسة تحليلية في منطقة الفرات الأوسط ، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد التسعون، ٢٠١٢.
٢-عبد الجواد عصام الدين نوف، ضبط الجودة، المفهوم، المنهج، التطبيقات التربوية، مجلة التربية، العدد٣٣، قطاع البحوث بوزارة التربية، الكويت، ٢٠٠٠.

ج- الندوات والملتقيات العلمية:

١- قريشي نصيرة، إشكالية البحث العلمي ومخرجات التعليم العالي في الجزائر، مداخلة ألقيت في ملتقى وطني بعنوان: دور التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، جامعة الشلف، الجزائر، ١٦/٠٤/٢٠١٣.

د- الوثائق والمنشورات:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خمسون سنة في خدمة التنمية ١٩٦٢-٢٠١٢.
2-قوانين المالية لسنة ٢٠٠٠، ٢٠١٠، ٢٠١٦.
3- إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ه-مواقع الانترنت:

1-معلا وائل، إدماج المفاهيم المعاصرة للتنمية المستدامة في نظم التعليم، ٢٠١٠، http://www.arabthought.org ، تاريخ التصفح: ٢٨/١١/٢٠١٨.
2-الىونسكو، التعلىم العالي من أجل التنمىة المستدامة، ٢٠٠٩، www.unesco.org، تاريخ التصفح: ٢٨/١١/٢٠١٨.

3-الموقع الإلكتروني: http://giem.kantakji.com/article/details/ID/420#.W_7gwlRKjIU، تاريخ التصفح: ٢٠١٨/١١/٢٧.

4-الموقع الإلكتروني: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180627/145117.html ، تاريخ التصفح: ٢٠١٨/١١/٢٨.

5- الموقع الإلكتروني: http://burrus12.rssing.com/chan-6681241/latest.php ، تاريخ التصفح: ٢٠١٨/١١/٢٩.

6- الموقع الإلكتروني: http://alhammali.mam9.com/t242-topic، تاريخ التصفح: ٢٠١٨/١١/٢٩.

٢- باللغة الأجنبية:

أ- الكتب:

1- Don F Westerheijden, Bjorn Stensaker , Maria Joao Rosa, Quality Assurance in Higher Education ,Dordrecht ,Netherlands, springer , 2007.

2- Ouvrage collectif sous la direction de Gabriel Wackermann, Le développement durable, Ellipses édition marketing , 2008.□

ب- الوثائق والمنشورات:

3- République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère De L'enseignement Supérieur Et De La recherche Scientifique Et Du Développement Technologique, Direction Générale De La Recherché Scientifique Et Du Développement Technologique, Recueil Des Brevets D'invention 3ém Edition 2013.

[1] - Don F Westerheijden, Bjorn Stensaker , Maria Joao Rosa, ***Quality Assurance in Higher Education*** ,Dordrecht ,Netherlands, springer , 2007,p99.

[٢] - مصطفى نمر دعمس، ***إدارة الجودة الشاملة في التربية والتعليم*** ، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان،2009 ، ص184.

[٣] - http://giem.kantakji.com/article/details/ID/420#.W_7gwlRKjIU, consulté le (27/11/2018,14 :00h)

[٤] - عصام الدين نوفل عبد الجواد، ***ضبط الجودة، المفهوم، المنهج، التطبيقات التربوية***، مجلة التربية، العدد٣٣، قطاع البحوث بوزارة التربية، الكويت، ٢٠٠٠، ص١٨.

[٥] - علي براجل وآخرون ، ***مقاربة مفاهيمية حول الجودة الشاملة في التعليم العالي*** ، دار قانة للنشر والتوزيع، باتنة،2011 ، ص27 .

[٦] - المرجع نفسه، ص ٢٨.

[٧] - محسن الظالمي وآخرون، ***قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل دراسة تحليلية في منطقة الفرات الأوسط*** ، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد التسعون، ٢٠١٢، ص ١٥٠.

[٨] - سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، ***إدارة الجودة الشاملة تطبيقات في الصناعة والتعليم***، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007 ، ص١٧٧.

[٩] - محمد عوض الترتوري، أغادير عرفات جويحان، ***إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي ومراكز المعلومات***، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان ، ٢٠٠٩، ص ٨٢.

[١٠] - علي عبد الرحيم صالح، ***ديمقراطية التعليم وإشكالية التسلط والأزمات في المؤسسات الجامعية***، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص ١٩٧.

[١١] - أحمد إبراهيم أحمد، ***الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية المدرسية***، دار الوفاء، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٧٥.

[١٢] - عماد الدين شعبان حسن، ***الجودة الشاملة ونظم الاعتماد الأكاديمي في الجامعات في ضوء المعايير الدولية***، كلية التربية البدنية، الرياض، ٢٠٠٣، ص١٣.

[١٣] - تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ***مستقبلنا المشترك***، ترجمة: محمد كامل عارف، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،1987 ، ص69 .

[١٤] - Ouvrage collectif sous la direction de Gabriel Wackermann, ***Le développement durable***, Ellipses édition marketing , 2008, p31.

[١٥] - جميل طاهر، ***النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية*** :الفرص والتحديات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٩٧، ص ٤.

[١٦] - جميل طاهر، صالح العصفور، ***مستقبل التخطيط في الأقطار العربية***، معهد التخطيط العربي، تونس، ١٩٩٣، ص ٥٠٤.

[١٧] - عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، ***التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها***، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007 ،ص ص ٢٨ ٢٩.

[١٨] - اليونسكو، ***التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة***، ٢٠٠٩، www.unesco.org، تاريخ التصفح: (٢٠١٨/١١/٢٨، ١٦:١٥ سا).

[١٩] -http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180627/145117.html, consulté le (28/11//2018, 13 :00h).

[٢٠]- خالد محمد الزاوي، ***الجودة الشاملة في التعليم (وأسواق العمل في الوطن العربي)***، مجموعة النيل العربية، مصر، ٢٠٠٣، ص٧٧.

[٢١] - http://burrus12.rssing.com/chan-6681241/latest.php, consulté le (29/11/2018, 16 :30h).

[٢٢] - http://alhammali.mam9.com/t242-topic, consulté le (29/11/2018, 17 :00h).

[٢٣] - قوانين المالية لسنة ٢٠٠٠، ٢٠١٠، ٢٠١٦.

[٢٤] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ***التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خمسون سنة في خدمة التنمية ١٩٦٢-٢٠١٢***، ص٣١.

[٢٥] - إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

[٢٦] -نصيرة قريشي، ***إشكالية البحث العلمي ومخرجات التعليم العالي في الجزائر***، مداخلة ألقيت في ملتقى وطني بعنوان: دور التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، جامعة الشلف، الجزائر، ٢٠١٣/٠٤/١٦.

[٢٧] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère De L'enseignement Supérieur Et De La recherche Scientifique Et Du Développement Technologique, Direction Générale De La Recherché Scientifique Et Du Développement Technologique, Recueil Des Brevets D'invention 3ém Edition 2013, P11.

[٢٨] - كوثر كوجك، ***اتجاهات حديثة في المناهج وطرق التدريس- التطبيقات في مجال التربية الأسرية(الاقتصاد المنزلي)***، ط٢، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١، ص٧٣.

[٢٩] - أحمد الخطيب، ***الجامعات الافتراضية: نماذج حديثة***، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠٠٦، ص ص ١٠٢-١٠٣.

[٣٠] - وائل معلا، ***إدماج المفاهيم المعاصرة للتنمية المستدامة في نظم التعليم***، ٢٠١٠، http://www.arabthought.org، تاريخ التصفح: (٢٠١٨/١١/٢٨، 18:15 سا).

[٣١]- أحمد الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٠٢ ١١٢.

[٣٢]- عسالي بولرباح، ***الإدارة والتعليم الإداري :من أين يبدأ التغيير***، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١٠، ص ص ٦٠ ٦٣.